الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/CP/2001/10
17 October 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

مؤتمر الأطراف

الدورة السابعة

مراكش، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر - ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

الإسهام في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة من الأمانة

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

١- دعت الجمعية العامة، في قرارها ٥٥/٤٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، مؤتمر الأطراف إلى الإسهام، في دورته السابعة، في الإعداد للاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وستنظر في هذه المساهمة اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، التي من المقرر أن تجتمع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٢- وطلبت الهيئة الفرعية للتنفيذ، في دورتها الثانية عشرة، إلى الأمانة أن تعد عناصر لكي تنظر فيها في دورتها الرابعة عشرة بغية التوصية بمشروع مقرر يعتمده مؤتمر الأطراف في دورته السابعة (FCCC/SBI/2000/5، الفقرة ٤٣ (ح)). ووافقت الهيئة الفرعية للتنفيذ، في دورتها الرابعة عشرة، أن تؤجل النظر في هذه العناصر حتى دورتها الخامسة عشرة (FCCC/SBI/2001/9، الفقرة ٣).

باء – نطاق المذكرة

٣- تتناول هذه المذكرة المسائل التالية التي قد يرغب مؤتمر الأطراف في تناولها عند تحديد إسهاماته في الإعداد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة:

(أ) الروابط بين تغير المناخ والتنمية المستدامة: الترتيبات المؤسسية؛

(ب) وتطور المعارف العلمية والتكنولوجية بشأن تغير المناخ؛

(ج) والخبرة المكتسبة في مجال تنفيذ الاتفاقية؛

(د) وتنفيذ خطة عمل بوينس آيرس؛

(هـ) والنظر في الالتزامات على ضوء هدف الاتفاقية.

٤- وقد تساعد العناصر الواردة أدناه مؤتمر الأطراف في تناول هذه المسائل.

جيم – الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مؤتمر الأطراف

٥- في أعقاب مناقشة أجراها مكتب مؤتمر الأطراف في دورته السادسة، يُقترح تناول هذا البند في الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف. وقد يرغب مؤتمر الأطراف في النظر في العناصر الواردة في هذه المذكرة من أجل تحضير إسهامه في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ونظراً إلى ضرورة تقديم الإسهام إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، التي من المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، على مؤتمر الأطراف أن يتخذ إجراءات في دورته السابعة. وسيحاط مؤتمر الأطراف علماً بالإجراءات المتخذة في دورته الثامنة.

ثانياً – العناصر

٦- تستند هذه العناصر إلى التقرير التقييمي الثالث الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وعمليات تجميع وتوليف البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول والأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، والوثائق التي أعدت لمؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية والقرارات ذات الصلة المتخذة.

ألف – تغير المناخ والتنمية المستدامة: الترتيبات المؤسسية

٧- تم فتح باب التوقيع على الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢. وحققت الاتفاقية عضوية شبه عالمية، إذ تلقت، حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ١٨٦ صك

تصديق. وتنشئ الاتفاقية مؤسسات وعمليات لتعزيز الفهم العلمي، والتعاون الدولي، والإجراءات الوطنية. وقد اتخذ مؤتمر الأطراف في الاتفاقية عدة مقررات تتعلق بالمعلومات والتحليل، ووضع المنهجيات والمبادئ التوجيهية بشأن تقديم التقارير، والتعاون التقني والمالي، واستعراض التنفيذ. وتدعم الأمانة، بتوجيه من الأطراف، عملية صنع القرار عن طريق وضع المعلومات ونشرها، وتضطلع بعمليات التحليل وتنظم حلقات عمل تقدم معلومات للإجراءات المتخذة على الصعيد الحكومي الدولي. وتظهر الأمانة كمركز للبيانات المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة.

٨- ويحرز تقدم في مجال تعزيز الاتساق في السياسة العامة مع الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، يجرى تشكيل فريق مشترك للاتصال مع اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بغية تقييم الروابط القائمة عبر الاتفاقيات وتعزيز التعاون والاتساق. ويتناول الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وبروتوكول مونتريال الخاص بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، سبل ووسائل الحد من انبعاثات المركبات الكربونية الفلورية الهيدروجينية والمركبات الكربونية الفلورية المشبعة التي لديها إمكانات كبيرة في مجال الاحترار العالمي وتُستخدم للاستعاضة عن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. ويقوم الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بإعداد ورقة تقنية بشأن الروابط بين تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر.

٩- ويشكل تغير المناخ أحد التحديات الرئيسية أمام التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. وقد تؤدي آثاره السلبية إلى تغيرات في سير النظم الاجتماعية-الاقتصادية، وصحة الإنسان ورفاهه، مما يؤثر على الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. ويجب تنسيق الاستجابات لتغير المناخ مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصورة متكاملة. ويوجد عدد من الإشارات إلى التنمية المستدامة في ديباجة الاتفاقية. وعلى سبيل المثال، تشير إلى وجوب التنسيق المتكامل بين الاستجابات لتغير المناخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بغية تفادي أن تلحق آثار ضارة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشير أيضاً إلى ضرورة المراعاة الكاملة للاحتياجات المشروعة ذات الأولوية للبلدان النامية لتحقيق نمو اقتصادي مطرد والقضاء على الفقر. وتنص المادة ٣ من الاتفاقية على مبدأ أن للأطراف حق تعزيز التنمية المستدامة وعليها هذا الواجب. أما المادة ٢ من بروتوكول كيوتو، فتنص على أن السياسات والتدابير الرامية إلى تحقيق الالتزامات بتحديد وخفض الانبعاثات كمياً، يجب أن تعزز التنمية المستدامة.

١٠- وحدد الفصل ٩ من جدول أعمال القرن ٢١ المعني بحماية الغلاف الجوي، المجالات التالية بوصفها المجالات البرنامجية لتعزيز التنمية المستدامة: تنمية الطاقة وكفاءتها واستهلاكها؛ والنقل؛ والتنمية الصناعية؛ وتنمية الموارد البرية والبحرية واستخدام الأراضي. ويصف جدول أعمال القرن ٢١ أيضاً تدابير حماية الغلاف الجوي كمسعى عريض ومتعدد الأبعاد يشمل قطاعات شتى من النشاط الاقتصادي، وتقوم لجنة التنمية المستدامة باستعراض التقدم المحرز.

١١- وتـــنظر الجمعـــية العامة بانتظام في المعلومات المتعلقة بعمل مؤتمر الأطراف في إطار بند عن حماية المناخ العـــالمي. كما تنظر الجمعية العامة في التدابير الرامية إلى تعزيز أوجه التكامل بين الصكوك الدولية المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة. وتدعم الاتفاقية، والبروتوكول الملحق بها، الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة.

باء - تطور المعارف العلمية والتكنولوجية بشأن تغير المناخ

١٢- قدمت ثلاثة تقارير تقييمية صادرة عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أساساً علمياً لاستراتيجية عالمـــية للتصدي لتغير المناخ وآثاره السلبية، ودعمت وضع هذه الاستراتيجية. وورد في التقرير التقييمي الثالث (الـــذي صدر في عام ٢٠٠١) توقع أن تزداد تركيزات ثاني أكسيد الكربون ودرجة حرارة سطح الأرض على الصعيد العالمي، وأكد التقرير أن نظام الأرض المناخي قد تغير، عالمياً وإقليمياً، وأن معظم الاحترار الذي لوحظ على مر السنوات الخمسين الماضية يعزى إلى أنشطة بشرية.

١٣- وتتضـــمن آثـــار الاحـــترار العالمية تسارع الارتفاع في مستويات سطح البحر، وزيادة تواتر وخطورة الأحداث المناخية الشديدة، والتغيرات في أنماط ومستويات التهطال، وجفاف المناطق القاحلة وشبه القاحلة بسبب انخفاض التهطال، وانتشار الأمراض المنقولة. وقد تأثرت النظم البيولوجية في العديد من أنحاء العالم بفعل التغيرات في المـــناخ، ولا سيما الزيادات في درجات الحرارة الإقليمية. وترتيب على تغير المناخ آثار سلبية على الغابات، والإنتاجية الزراعية، والموارد المائية، والمستوطنات البشرية، والصحة، والنظم الإيكولوجية. ومن المتوقع أن تكون أشد الآثار في خطوط العرض المرتفعة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وفي البلدان النامية من حيث الخسائر في الحياة والآثار النسبية على الاستثمار والاقتصادات.

١٤- وقام الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أيضاً بتقييم المعلومات المتاحة بشأن توقيت مختلف خيارات تخفـــيف الآثـــار وفرصها وتكاليفها ومنفعتها وأثرها والتكيف. وعلى سبيل المثال، أحرز تقدم كبير فيما يتصل بإمكانات الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وكان هذا التقدم أسرع مما كان متوقعاً في التقارير السابقة الصادرة عـــن الفـــريق الحكومي الدولي. وتوجد خيارات تكنولوجية متاحة لتخفيف وتحديد الانبعاثات، ويمكن تنفيذها "بتكلفة سلبية"، أي أنها مفيدة من الناحية الاقتصادية. وتتطلب سيناريوهات تخفيض الانبعاثات أنماطاً مختلفة لتنمية مـــوارد الطاقـــة. ومن شأن خيار تعدد مصادر الطاقة وما يرتبط به من استثمار أن يحدد على أي مستوى وبأية تكلفة يمكن تثبيت تركيزات غازات الدفيئة. ويمكن تعزيز قدرة البلدان على التكيف وتخفيف الآثار عندما تدمج السياســـات المناخية في السياسات القطاعية الوطنية. فتشكل مُسألة تغير المناخ جزءاً من التحدي الأوسع نطاقا الذي تمثله التنمية المستدامة.

جيم - الخبرة المكتسبة في مجال تنفيذ الاتفاقية

تنص الاتفاقية على إجراءات وطنية وتعاون دولي. وتشكل البلاغات الوطنية المصدر الرئيسي للمعلومات المرتبطة بالتنفيذ.

البلاغات الوطنية

١٥- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، كان ثلاثة وثلاثون بلداً صناعياً من الأطراف (الأطراف المدرجة في المرفق الأول) قد قدمت بلاغاتها الوطنية الثانية؛ ومن المقرر تقديم البلاغات الوطنية الثالثة بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وبالنسبة لهذه البلدان، تقدم التقارير الاستعراضية المتعمقة تقييماً للمعلومات المقدمة من الأطراف فيما يتصل بقوائم جرد غازات الدفيئة، والإسقاطات، والسياسات والتدابير، والظروف الوطنية، وغيرها من المسائل. وتكمل قوائم الجرد السنوية لغازات الدفيئة البلاغات الوطنية. وبدأ الاستعراض التقني لقوائم الجرد هذه على أساس سنوي في عام ٢٠٠٠.

١٦- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، كان ثمانية وخمسون بلداً نامياً من الأطراف (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول) قد قدمت بلاغاتها الوطنية الأولية، في حين قدم أحد البلدان النامية من الأطراف بلاغه الوطني الثاني. وبغية تحسين البلاغات الوطنية المقدمة من البلدان النامية، أنشئ فريق خبراء استشاري لاستعراض الأنشطة القائمة وتسهيل ودعم الإعداد للبلاغات الوطنية.

١٧- وبدأت معظم البلدان بإدراج البحوث المتعلقة بالآثار الاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على تغير المناخ في برامجها الوطنية. وعلى الرغم من أن بعض البلدان، خاصةً في خطوط العرض المعتدلة، أبلغت عن آثار إيجابية على الزراعة، فإن من المتوقع أن تكون آثار تغير المناخ بصورة عامة مختلطة، وأن تكون سلبية إلى حد كبير في المناطق المدارية والساحلية والجبلية. وتعتبر تدابير التكيف هامة في قطاع الزراعة، وتركز على البحوث المتعلقة بالمحاصيل الجديدة؛ كما يُنظر في تغيير طرائق الزراعة من أجل التصدي للمخاطر. وتتعاون البلدان في الأنشطة الرامية إلى تعزيز نظم مراقبة المناخ العالمي من أجل تحسين رصد التغيرات في المناخ. وتشدِّد البلاغات الوطنية على دور التعليم والتدريب والتوعية.

البلدان النامية

١٨- تقوم البلدان النامية بتوسيع هياكلها الأساسية للطاقة الكهربائية والصناعة، ويوفر ذلك فرصاً لتحسين كثافات الطاقة. وأحرزت بعض البلدان النامية تقدماً كبيراً في تحسين كثافة الطاقة في اقتصاداتها، أي زادت الناتج الاقتصادي بينما حدت من زيادات انبعاثات غازات الدفيئة.

١٩- وتعكس البلاغات المقدمة من البلدان النامية ظروفها الوطنية البالغة الاختلاف، وتؤكد على الروابط بين الشواغل المتعلقة بالآثار السلبية لتغير المناخ والتنمية الاقتصادية. والموضوع الرئيسي هو الحاجة إلى تحسين نوعية البيانات، وتحسين المعلومات والبحوث العلمية، والموارد المالية والخبرة التقنية، وتحسين التكنولوجيات، والتنمية المؤسسية. وبالنسبة لبعض البلدان النامية، خاصةً أقل البلدان نمواً، لا تزال نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع نسبة عالية. ولذلك، فإن الشواغل المعيشية المرتبطة بالمحافظة على النظم الإيكولوجية الطبيعية، وبناء نظم للإمداد بالمياه، وزيادة الإنتاج الغذائي، وتنويع اقتصاداتها، تمثل الهدف الإنمائي الهام الذي يتمتع بالأولوية. وتسعى أقل البلدان نمواً، خاصةً الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي توجد فيها مناطق ساحلية منخفضة، إلى إشراك المجتمعات المحلية من أجل الاستفادة من المعارف الأصلية والتكنولوجيات المحلية عند وضع استراتيجيات للتصدي. ويتم النظر في التنمية المستدامة وإدماج الشواغل المرتبطة بتغير المناخ في عملية التخطيط، في معظم البلدان النامية، تمشياً مع أهداف طويلة الأجل مثل إنتاج المزيد من الأغذية، وأمن الطاقة، وتحسين نوعية المياه ومعايير الصحة، والتصدي للكوارث الطبيعية والإجراءات المرتبطة بالتأمين، وحماية الشُعَب المرجانية، ومكافحة التصحر.

٢٠- واستنتج مؤتمر الأطراف عند استعراض تنفيذ البلدان النامية للاتفاقية، في عام ٢٠٠٠، أن الأطراف التي قدمت بلاغاتها الوطنية تتخذ تدابير من أجل التصدي لتغير المناخ وآثاره السلبية[(١)].

البلدان الصناعية

٢١- كانت الكفاءة الاقتصادية هي الدافع الرئيسي وراء السياسات والتدابير التي اعتمدتها البلدان الصناعية، وكان الهدف الأساسي تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، مع التركيز على إعادة هيكلة قطاعات الطاقة، وتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة، وتحسين فعالية نظم النقل. وتشمل التدابير تحرير سوق الطاقة، وزيادة كفاءة إنتاج الطاقة وتحويلها؛ والتحول في الوقود من الفحم وزيت الوقود الثقيل إلى الغاز الطبيعي، والبحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة والتحول إليها؛ وزيادة فعالية الاستخدام النهائي للطاقة؛ والتحسينات التقنية في الإضاءة، والأجهزة، والمعدات؛ وتحسين الاقتصاد في استهلاك المركبات للوقود؛ وحفظ مصارف الكربون في الغابات وزيادة عددها. ويُضطلع حالياً بأنشطة من أجل تعزيز تبادل المعلومات بشأن السياسات والتدابير المخطط لها والمنفذة.

٢٢- ويتسم نطاق السياسات والتدابير التي تنفذ في البلدان الصناعية بتنوعه، ويشمل سلسلة من الأدوات الاقتصادية - خاصةً الضرائب، واللوائح، وبرامج البحث والتطوير والبرامج الطوعية. ونظراً لاختلاف الظروف الوطنية، تختلف النهج المتبعة في تصميم وتنفيذ السياسات من بلد إلى آخر حتى عندما تكون متشابهة. وتعتبر فعالية السياسات والتدابير من حيث التكلفة أمراً هاماً للغاية، بما في ذلك، في جملة أمور، الفوائد التي تنعكس عبر القطاعات المختلفة، والفوائد التي تعود على البيئة غير التخفيف من تغير المناخ. ومن الأمور ذات الدلالة أن

الصناعات تتخذ مبادرات لتخفيض انبعاثاتها عن طريق اتفاقات طوعية. وتقوم العديد من البلدان بوضع سياسات جديـــدة تقوم على أساس المناخ وذلك، إلى حد كبير، باستخدام أدوات تتصل بالأسواق مثل الضرائب والاتجار بالانبعاثات كجزء من مجموعة السياسات الوطنية.

٢٣- واســـتنتج مؤتمر الأطراف عند استعراضه لتنفيذ البلدان الصناعية للاتفاقية، في عام ١٩٩٨، أن انبعاثات غـــازات الدفيئة من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد انخفضت، في حين تُظهر البلدان الصناعية ككل زيادة في إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة. وتفي البلدان الصناعية بالتزاماتها بتنفيذ سياسات وتدابير وطنية من أجل تخفـــيف تغير المناخ، ولكن، وفقاً للمعلومات المتاحة، لم تحقق العديد من البلدان الصناعية هدف إعادة انبعاثاتها الفردية من غازات الدفيئة إلى مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠[٢]. ومن المحتمل أن يصل مجموع انبعاثات غازات الدفيئة للبلدان الصناعية في عام ٢٠٠٠ إلى مستوى يقارب مستويات عام ١٩٩٠[٣].

٢٤- وســـتقود البلدان الصناعية عملية تعديل الاتجاهات الأطول أجلاً في الانبعاثات البشرية المنشأ تمشياً مع هدف الاتفاقية. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي انبعاثاتها من غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠١٠ أكثر بنحو ٦ في المائة مـــن مستويات عام ١٩٩٠. وقد انخفضت انبعاثات غازات الدفيئة من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بنســـبة ٣٨ في المائة بحلول عام ١٩٩٩ ومن المتوقع أن تبلغ في عام ٢٠١٠ مستوى أقل بنسبة ٢٩ في المائة من مســـتويات عام ١٩٩٠. وأظهرت بلدن صناعية أخرى ارتفاعاً في انبعاثات غازات الدفيئة. وبلغت الزيادة ٧ في المائة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٩؛ ومن المتوقع أن تصل انبعاثاتها في عام ٢٠١٠ إلى مستوى يتجاوز مستويات عام ١٩٩٠ بنسبة ٢١ في المائة[٤].

٢٥- وبـــدأت المفاوضات المتعلقة بوضع إطار لأهداف تحديد وتخفيض الانبعاثات في عام ١٩٩٥، وأدت إلى اعتماد بروتوكول كيوتو في عام ١٩٩٧. وبروتوكول كيوتو نظام للتحديد الكمي لالتزامات الحد من الانبعاثات أو تخفيضـــها فضلاً عن أهداف لفترة أولية مدتها خمس سنوات. ويبين لأول مرة أهداف تخفيض غازات الدفيئة بالنسبة للبلدان الصناعية، لسلة تتألف من ستة غازات، بحيث يبلغ الأثر الإجمالي ٥ في المائة على الأقل للفترة من عـــام ٢٠٠٨ إلى عـــام ٢٠١٢ بالمقارنة مع مستويات عام ١٩٩٠؛ وينص على إمكانية حساب تنحية الكربون بواسطة المصارف، ويُدخل آليات دولية ابتكارية تستند إلى الأسواق من أجل المساعدة على تحقيق هذه الأهداف، ويوسِّـــع نطاق الخيارات المتصلة بالسياسة العامة. وتشمل هذه الخيارات الاتجار بالانبعاثات، وآليتين ترميان إلى تشـــجيع الاستثمار في تفادي الانبعاثات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية. وتستهدف الآلية الثانية، وهي آلية التنمية النظيفة، التنمية المستدامة في البلدان النامية.

دال – تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس

٢٦- تتألف خطة عمل بوينس آيرس، التي تم الاتفاق عليها في عام ١٩٩٥، من عناصر ترمي إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل تنفيذ الاتفاقية، وطرائق لتنفيذ بروتوكول كيوتو. واتفق الوزراء على العناصر الرئيسية في خطة عمل بوينس آيرس في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠١. واستناداً إلى هذا الاتفاق السياسي، تم الاتفاق على مشاريع مقررات بشأن عناصر لتعزيز تنفيذ الاتفاقية والبروتوكول وأحيلت إلى مؤتمر الأطراف لاعتمادها في دورته السابعة.

٢٧- ومن العوامل الهامة لتشكيل استجابة عالمية فعالة لتغير المناخ، توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا لدعم التدابير التي تتخذها البلدان النامية من أجل الامتثال لالتزاماتها. ويقدم هذه المساعدة الكيان التنفيذي للآلية المالية للاتفاقية، وهو مرفق البيئة العالمية، وعدد من الوكالات الأخرى والبرامج الثنائية. وتقدم البلدان الصناعية مساهمات ثنائية وتساهم في مرفق البيئة العالمية.

٢٨- وهناك اعتراف بضرورة زيادة التمويل من أجل مساعدة البلدان النامية في التصدي لتغير المناخ. وأنشئ صندوقان جديدان، يقوم مرفق البيئة العالمية بإدارتهما، وهما: صندوق خاص لتغير المناخ من أجل تمويل عمليات التكيف، ونقل التكنولوجيات، وتخفيض الانبعاثات، وتقديم المساعدة للبلدان النامية في تنويع اقتصاداتها، وصندوق أقل البلدان نمواً من أجل دعم أقل البلدان نمواً في تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما في التصدي لاحتياجاتها المتعلقة بالتكيف. ومن المقرر إنشاء صندوق جديد في إطار بروتوكول كيوتو، وهو صندوق التكيف (ويديره أيضاً مرفق البيئة العالمية) من أجل تمويل مشاريع/برامج التكيف، ويموَّل عن طريق حصة من عائدات آلية التنمية النظيفة (٢ في المائة من تخفيضات الانبعاثات المعتمدة) ومن مصادر تمويل أخرى.

٢٩- ومن المقرر دعم الأنشطة المرتبطة بالتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ عن طريق مرفق البيئة العالمية، والصندوق الخاص للمناخ، وصندوق التكيف. وتشمل أنشطة في مجال دعم العمل المنهجي، فضلاً عن مشاريع التكيف. وقررت البلدان الصناعية أن تمنع أو تُخفف الآثار السلبية لتدابير التخفيف على البلدان النامية، وسيقدم الدعم، عن طريق مرفق البيئة العالمية والصندوق الخاص للمناخ، من أجل مساعدة البلدان النامية على التصدي لأي آثار اقتصادية سلبية تنجم عن تنفيذ البلدان الصناعية لتدابير التخفيف.

٣٠- وتم وضع إطار للإجراءات المجدية والفعالة الرامية إلى زيادة وتحسين نقل التكنولوجيات والدراية العملية السليمة بيئياً وإمكانية الوصول إليها. ويشمل هذا الإطار أنشطة ترتبط بعمليات تقييم الاحتياجات التكنولوجية، والمعلومات التكنولوجية، والبيئات التمكينية، وبناء القدرات، وآليات نقل التكنولوجيا. وأنشئ فريق خبراء معني بنقل التكنولوجيا من أجل تحديد سبل تسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا المحددة في الإطار والنهوض بها.

٣١- وتم الاتفاق أيضاً على إطار لبناء القدرات في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية منها، من أجل المساعدة في تعزيز التنمية المستدامة في أثناء العمل على تحقيق الهدف من الاتفاقية. وفي هذا الإطار، تركِّز البلدان النامية على المساعدة في مجال جمع البيانات وتطوير مهارات وضع النماذج من أجل تقييم الآثار المحتملة لتغير المناخ على قطاعات مثل الزراعة، والموارد المائية، والمناطق الساحلية، ومصائد الأسماك، والصحة البشرية، والنظم الإيكولوجية الطبيعية. وتركِّز البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع نظم وطنية لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة. وشدد كل من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الحاجة إلى وضع مؤسسات للبحوث والرصد والإدارة البيئية.

٣٢- ولم تستكمل بعد مشاريع المقررات المتعلقة بآليات بروتوكول كيوتو، واستخدام الأراضي، وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، وآلية الامتثال. وقد أُحيلت إلى الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف التي ستعقد في مراكش في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، لاستكمالها واعتمادها. وتقدِّم مشاريع المقررات مجموعة عملية من القواعد لجميع الآليات الثلاثة في إطار بروتوكول كيوتو. وتم التوصل إلى اتفاق على مبادئ تعمل كدليل في مجال أنشطة استخدام الأراضي، وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، وتضع حدوداً للاستخدام المراقب للمصارف من أجل تحقيق الأهداف الأولية، ومن المقرر وضع نظم للمحاسبة تتسم بالمصداقية والشفافية. واتفقت الأطراف على إنشاء لجنة امتثال، بفرع للتسهيل وفرع لمراقبة التطبيق. ويرمي النهج المتبع في مجال الامتثال إلى التركيز على تسهيل الامتثال وتعزيزه. وتم تحديد النتائج المترتبة على عدم الامتثال لأهداف الانبعاثات.

٣٣- وسيؤدي الاتفاق على مشاريع المقررات هذه إلى وضع قواعد لتنفيذ بروتوكول كيوتو. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تصديق أغلبية البلدان الصناعية عليه. وقد صدقت ٤٠ دولة على البروتوكول (حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، من بينها بلد صناعي واحد)، ويدخل البروتوكول حيز النفاذ بعد التصديق عليه من جانب ٥٥ طرفاً في الاتفاقية، تشمل بلداناً صناعية مسؤولة عن ٥٥ في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلدان الصناعية الأطراف في عام ١٩٩٠. وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لن تصدق على بروتوكول كيوتو وتقوم بوضع نهج جديد لتقديم حل طويل الأجل تعتبر أنه فعال بيئياً ومستدام اقتصادياً وعادل.

هاء - النظر في الالتزامات على ضوء الاتفاقية

٣٤- الهدف النهائي للاتفاقية، والمنصوص عليه في المادة ٢، هو تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي. وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرض انتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدماً في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام.

٣٥- وتنص الاتفاقية على نظام عالمي، تشترك فيه جميع البلدان على مر الزمن في اجراءات ترمي إلى الحد من جميع المصادر الرئيسية لانبعاثات غازات الدفيئة، على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، والقدرات الخاصة بكل بلد. ويتطلب تعديل الاتجاهات الطويلة الأجل، تخفيض الانبعاثات من البلدان الصناعية تخفيضاً كبيراً، بينما يجب إبطاء زيادة الانبعاثات في البلدان النامية بالمقارنة مع نمو ناتجها المحلي الإجمالي. ومن شأن هذه الاتجاهات مجتمعة أن تبطئ من معدل نمو التركيزات في الغلاف الجوي. وتشمل الخيارات المتعلقة بتحديد مستوى وتوقيت تخفيض وتحديد الانبعاثات، الاتفاق الدولي بشأن مستويات الانبعاثات و/أو التركيزات، وبشأن كيفية تقاسم المجهود بصورة منصفة، والبرامج المعنية بالتنمية التكنولوجية، والسياسات الوطنية للتأثير على تعدد مصادر الطاقة والاستثمارات المرتبطة بذلك، وأدوات السياسة العامة التنظيمية والتي تستند إلى الأسواق، والإجراءات الطوعية.

٣٦- وعلى مؤتمر الأطراف أن ينظر بصورة دورية في التزامات الأطراف، وفقاً للمادة ٧-٢(أ). وعليه أيضاً أن يستعرض مدى ملاءمة المادة ٤-٢(أ) و(ب) من الاتفاقية، غير أنه لم يتمكن حتى الآن من التوصل إلى أي اتفاق بشأن كيفية التصدي للاستعراض الثاني. وتجدر ملاحظة أن بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية يشترط على كل طرف مدرج في المرفق الأول أن يحرز، بحلول عام ٢٠٠٥، تقدماً يمكن إثباته في مجال تحقيق التزاماته بموجب البروتوكول. وينص البروتوكول أيضاً على أن تبدأ عملية النظر في الالتزامات للفترات اللاحقة بالنسبة للأطراف المدرجة في المرفق الأول في موعد أقصاه في عام ٢٠٠٥. وعلى مؤتمر الأطراف، الذي يعمل بصفته اجتماع الأطراف في البروتوكول، أن يستعرض البروتوكول بصورة دورية (المادة ٩)، على أن يتم الاستعراض الأول في دورته الثانية.

الحواشي

(١) FCCC/CP/2000/5/Add.2، المقرر ٣/م أ-٦.

(٢) FCCC/CP/1998، المقرر ١١/م أ-٤.

(٣) FCCC/TP/2001/1.

(٤) FCCC/TP/2001/1. في عام ١٩٩٩، كان إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (لسلة الغازات الستة) أقل بنسبة ٤ في المائة للاتحاد الأوروبي، وأكثر بنسبة ١١ في المائة لليابان، وأكثر بنسبة ١٢ في المائة للولايات المتحدة بالمقارنة مع مستويات عام ١٩٩٠.

- - - - -